

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي
تيسمسيلت

المعيار

في الحقوق والعلوم السياسية
والاقتصادية

مجلة دورية محكمة

إصدارات المركز الجامعي تيسمسيلت

المجلد التاسع العدد 04 ديسمبر 2018

ISSN 2170-0931
EISSN 2602-6376

شارك في هذا العدد

- د. خالد روشو. أ. غانس محمد. د. شامي يسين. حادي إبراهيم.
أ. دهقاني أيوب. أ. هوارى قادة. أ. إلياس ميسوم. د. رصاع موسى.
الباحثة. أسماء حداد. د. مبطوش الحاج / أ. شاكر سليمان. د. باية عبد القادر.
د. بن عيسى الأمين. د. شعشوع قويدر. د. أحمد بشارة موسى. د. ساعد محمد.
د. كروش نور الدين / د. أولاد ابراهيم ليلي / د. قجاتي عبد الحميد.
أ. د. دربوش محمد الطاهر / أ. زرقان سهام / د. يزيد تفرات. أ. غولام جمال الدين.
د. فيصل دلال. د. رابحي بو عبد الله. (ط. د) نبيل كنوش / د / مصطفى طويطي.
د. عماري علي / أ. خذري توفيق. أ. جميلة صادق / أ. د عبد القادر دربال

المعيار

المعيار في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة فصلية أكاديمية دولية محكمة مفهرسة



المركز الجامعي أحمد بن يحيى الوشحي قيسميلة - الجزائر -

شروط النشر وضوابطه

- المعيار مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.
- دورية تصدر مرتين في السنة عن المركز الجامعي بتيسمسيلت. الجزائر.
- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.
- ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.
- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.
- تُقدم البحوث والدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس (21/29.7) بهامش 3 سنتيم عن يمين الصفحة و1.5 عن يسارها وهامش 2 سنتيم عن أعلى الصفحة وأسفلها.
- تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم (16)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).
- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة الفرنسية بخط (Times new roman) حجم (12)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (10).
- تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.
- يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.
- لا يقل حجم البحث عن 10 صفحات ولا تتجاوز 15 صفحة.
- الأعمال المقدمة لا تُردّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسئول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد التاسع العدد 04 ديسمبر 2018

مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي

تيسمسيلت - الجزائر

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

المركز الجامعي : أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت . الجزائر.

الهاتف/الفاكس : 046573188

www.cuniv.tissemsilt.dz

البريد الإلكتروني:

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

رئيس المجلة: أ. د. : دحدوح عبد القادر مدير المركز الجامعي تيسمسيلت

المدير المسئول عن النشر : أ. د. عيساني امحمد.

رئيس الهيئة : د. دردار بشير.

رئيس التحرير: د. مرسي رشيد.

نائبا رئيس التحرير:

د. علاق عبد القادر، د. دراجي عيسى

هيئة التحرير:

أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، أ. د. شريط عابد، د. محي الدين محمود عمر، د. روشو خالد، د. مرسي

مشري، د. العيداني إلياس

الهيئة العلمية:

من المركز الجامعي تيسمسيلت: أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، د. علاق عبد القادر، د. روشو خالد،

د. لعروسي أحمد، د. مرسي مشري، د. قزران مصطفى، د. شعشوع قويدر، د. زرقين عبد القادر، د. محمودي قادة،

د. دراجي عيسى، د. محي الدين محمود عمر، د. العيداني إلياس، د. عيسى سماعيل، د. بوزكري الجيلالي،

د. ضويقي حمزة، د. كروش نور الدين، د. بوكريدي عبد القادر، د. عادل رضوان. من جامعة ابن خلدون تيارت:

أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فتاك علي، أ. د. بو سماعة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابد

كلمة العدد

تواصل المجلة في هذا العدد السير في خطها الذي رسمته منذ بداية انطلاقها، رامية إلى تجميع البحوث والجهود العلمية الجادة والرصينة، وأن تكون منبراً لإبرازها والرقى بها. وفي هذه الكلمة نشير إلى عدد من المواضيع التي تم اعتمادها في هذا العدد والتي تمس بالواقع والراهن المعيش، نذكر منها موضوعاً عن الإدماج البيئي والتنمية المستدامة، وكذا موضوع الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري، وموضوع تغيرات درجات التنقيط الائتماني في ظل الأزمات النفطية، وهي عينة ذكرناها على سبيل التمثيل فقط في معرض إشارتنا إلى اهتمام المجلة بالبحوث التي تتناول القضايا الآتية في مختلف المجالات، وهي محاولة لمسايرة الواقع الراهن. هذا ويخطط القائمون على المجلة مستقبلاً من أجل أن تتخذ بعض أعدادها خطأ افتتاحياً موحداً يعتمد على إدراج ملفات بعينها، لها ثقلها وحتميتها في الطرح وما يتماشى مع الآنية والراهنية ومسايرة التحولات، وهذا سعياً منهم لتحقيق هدف موضوعي يتسم بالوحدة والقصد في الرؤية والأهداف.

المدير المسؤول عن النشر

أ. د. عيساني محمد

فهرس المجلة

كلمة العدد	ص. ج
- الإدماج البيئي و التنمية المستدامة في ظل قانون 110/03.	
د. خالد روشو	ص 01
- الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر وأثرها على أداء الحركة الجمعوية - دراسة نقدية تحليلية على ضوء المرجعيات الدستورية والقانونية-	
أ. غانس محمد	ص 12
الإطار القانوني لفكرة التبليغ الرسمي.	
د. شامي يسين	ص 30
- الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري.	
حادي إبراهيم	ص 52
- السياسة الفرانكوفونية لاحتلال الفرنسي في الجزائر وتأثيرها على اللغة والهوية الوطنية: دراسة	
أ. دهقاني أيوب	ص 64
- العدالة الانتقالية... الوجه الآخر للعدالة.	
أ. هواري قادة	ص 86
- العسكر والسلطة السياسية في إيران.	
أ. إلياس ميسوم	ص 100
- تفعيل المقاصد الشرعية في ترسيخ المرجعية الفقهية.	
د. رصاع موسى	ص 119
- روسيا و التداعيات الجيوسياسية لأزمة القرم في ظل التنافس الدولي على أوراسيا.	
الباحثة. أسماء حداد	ص 130
- شهادة الزور جريمة ضد العدالة دراسة مقارنة في القانون المصري والجزائري.	
د. مبطوش الحاج / أ. شاكّر سليمان	ص 141
- ضمانات مبدأ السيادة الوطنية في إطار المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.	
د. باية عبد القادر	ص 157
- معوقات المحكمة الجنائية الدولية لمتابعة منتهكي قواعد القانون الدولي الإنساني.	
د. بن عيسى الأمين	ص 174

ص 188	- مكانة الحق في البيئة ضمن حقوق الإنسان. د. شعشوع قويدر
ص 210	- نماذج من مقاصد الوقف العلمي في الشريعة الإسلامية د. أحمد بشارة موسى
ص 227	- القطاع الفلاحي كآلية للتنمية المحلية بالجزائر - ولاية تيارت نموذجا - د. ساعد محمد
ص 244	- آليات تمويل التنمية الاقتصادية وفق ميكانزمات صيغ تمويل إسلامي - الصكوك الإسلامية نموذجا- د. كروش نور الدين/ د. أولاد ابراهيم ليلي/ د. قجاتي عبد الحميد
ص 264	- تغيرات درجات التنقيط الائتماني في ظل الأزمات النفطية - دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي- أ. د. دربوش محمد الطاهر/ أ. زرقان سهام/ د. يزيد تفرات
ص 279	- دور التخطيط الاستراتيجي في تفعيل تنافسية المؤسسة الخدمائية. شركة اتصالات الجزائر- موبيليس نموذجا- أ. غولام جمال الدين
ص 294	- دور التسويق بالعلاقات في تطوير الميزة التنافسية - دراسة حالة فندق صبري بعنابة- د. فيصل دلال
ص 306	- موضوع الورقة البحثية: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية (التجربة الجزائرية في بداية الألفية الثالثة أنموذجا). د. رابحي بو عبد الله
ص 327	- دور اليقظة الإستراتيجية في تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية - دراسة ميدانية لعينة من موظفي الإدارة العليا والوسطى لمؤسسة كوندور condor . (ط. د) نبيل كنوش/ د/ مصطفى طويطي
ص 350	- مساهمة التدريب الإلكتروني في تنمية الكفاءات. د. عماري علي/ أ. خذري توفيق
ص 360	- واقع حركية الاستثمارات الأجنبية المباشرة العمودية في ظل حدة المنافسة العالمية. أ. جميلة صادق/ أ.د عبد القادر دربال

موضوع الورقة البحثية: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية
(التجربة الجزائرية في بداية الألفية الثالثة أنموذجا)

د. رابحي بو عبد الله

الرتبة: أستاذ محاضر " أ "

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت

ملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تنميتها الشغل الشاغل للكثير من الحكومات والمنظمات الدولية باعتبارها الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث يظهر اليوم أن لهذه المؤسسات قدرة كبيرة على البقاء، وأيضا المنافسة، رغم ما تحمله العولة من تحديات كبيرة على اقتصاديات مختلف الدول خاصة منها النامية، التي تطمح عن طريقها لتحريك عجلة التنمية فيها.

وفي الجزائر فإن المعطيات الاقتصادية والاجتماعية تبين كما تؤكد على أن الاقتصاد الجزائري في المرحلة الراهنة يحتاج إلى إتباع سياسات وطرق وأفكار ذكية للاستفادة من مسار الاندماج والارتباط الاقتصادي والتجاري العالمي على أوسع نطاق، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تعد مجرد فكرة إنما هي أكثر من واقع، فهي تجربة الكثير من الدول التي باتت تؤمن أن تنمية اقتصادياتها تعتمد في الأساس على ما تنجزه وتحققه تلك المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النشاط الاقتصادي.

Résumé : Les petites et moyennes entreprises et leur développement sont la principale préoccupation de nombreux gouvernements et organisations internationales , en tant que moyen approprié de réaliser le développement dans les sociétés développées et en développement, où aujourd'hui montre que ces institutions ont une grande capacité à survivre, et aussi à la concurrence, malgré les défis importants que la mondialisation pose aux économies de divers pays, en particulier les pays en développement, qui aspirent à travers ces PME à faire avancer leur développement.

En Algérie, les données économiques et sociales montrent que l'économie algérienne au stade actuel doit suivre des politiques, des méthodes et des idées intelligentes pour bénéficier de la voie de l'intégration mondiale économique et commerciale sur la base la plus large possible ,en conséquence les petites et moyennes entreprises ne sont plus une idée mais plus qu'une réalité, c'est l'expérience de nombreux pays qui croient que le développement de leurs économies dépend principalement de ce qu'elles réalisent et de la réalisation de ces institutions.

Mots-clés : développement économique ,petites et moyennes entreprises, activité économique.

مقدمة: مع تزايد حدة المنافسة العالمية وانتشار آثار العولمة الاقتصادية، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل البديل الأكثر ملاءمة أمام الدول النامية لتحقيق معدلات النمو المرجوة وتجاوز المعوقات الاقتصادية والتشوهات الهيكلية التي تطبع اقتصادياتها، بحيث أصبح من غير المتوقع إحداث إقلاع اقتصادي دون دعم وتحسين مكانة هذا الصنف من المؤسسات.

وفي الجزائر ظل التوجيه المركزي والتسيير الإداري الأحادي مهيمنا على الحياة الاقتصادية منذ الاستقلال، واهتمت الدولة طوال ثلاث عقود من البناء الاقتصادي بالمؤسسات الكبرى تماشيا مع سياسة الصناعات المصنعة وأقطاب النمو، التي حاولت اختصار المسافة نحو التقدم الصناعي والاقتصادي فتم تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبرت لمدة طويلة كقطاع ثانوي، إلا أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها في نهاية السبعينات وعشرية الثمانينات، حتمت عليها إعادة النظر في السياسة المتبعة، باعتماد جملة من الإصلاحات الهيكلية التي كانت ممر حتمي للدخول في اقتصاد السوق والاندماج في حركية الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من حداثة عملية التحول الاقتصادي في الجزائر، فقد بدأ الشعور بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في عملية الإقلاع الاقتصادي وذلك أمام صعوبة تقويم القطاع العمومي الذي وصلت فيه العديد من المؤسسات إلى أقصى درجات التدهور.

ودون الخوض فيما يمكن أن تضيقه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى ترسيخ عملية التحول وضمان خلق الظروف الاقتصادية الملائمة للإقلاع الاقتصادي، فانه يسجل عدم اكتمال هذا المشروع على مستوى الانسجام بين مختلف الآليات التنظيمية والمؤسسية المستحدثة، القادرة على خلق قطاع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرا على لعب الأدوار الرئيسية المنتظرة منه.

اعتمادا على ما سبق تتضح لنا معالم إشكالية البحث التي يمكن صياغتها وطرحها بالشكل التالي:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في إحداث وتحقيق التنمية الاقتصادية؟

للإجابة على الإشكالية والإلمام بالموضوع من كل جوانبه، ارتأينا التطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: أساسيات التنمية الاقتصادية.

المحور الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية النشاط الاقتصادي بالجزائر.

المحور الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نظرا لاختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول، نجد غياب تعريف متفق عليه للمؤسسات ص وم، فبعض الدول تعتمد على القانون في تعريفها كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ودول ومنظمات يكون تعريفها إداريا، مثل ماهو عليه الحال بالنسبة ل ألمانيا وهولندا، بالإضافة إلى بعض التعاريف الأخرى المتفق عليها من قبل المجموعات الدولية، مثل التعريف المقدم من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، لهذا سنحاول تقديم تعريف لبعض الدول، ثم نقوم بإدراج التعريف المعتمد في الجزائر.

1.1. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات ص وم: لقد تمّ تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كمايلي: ⁽¹⁾

- المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة..... من 01 إلى 05 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة..... من 05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية..... عدد العمال 250 عامل أو أقل.

2.1. تعريف اليابان للمؤسسات ص وم: ميّر القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات ص وم بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط وذلك مثل ما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: تعريف اليابان للمؤسسات ص وم

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنحمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي.	أقل من 100 مليون ين.	300 عامل أو أقل.
مؤسسة التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين.	100 عامل أو أقل.
مؤسسة التجارة بالتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون ين.	50 عامل أو أقل.

المصدر:

BRAIN.D, Les PME en Europe et leur contribution à l'emploi, études documentaire n5, 1983, P 4715.

3.1. تعريف السوق الأوروبية المشتركة للمؤسسات ص وم: أمام هذا الاختلاف الذي يتعلّق بالتعريف المقدم لهذا القطاع بين الدول الأوروبية، ارتأينا إدراج التعريف المقدم في إطار السوق الأوروبية المشتركة، الذي يقترحه البنك الأوروبي للاستثمار، إذ يعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة تلك المؤسسة التي تحقّق المعايير التالية: عدد العمال المشتغلين يصل إلى 500 عاملا أو أقل، كما يصل حجم الاستثمارات الثابتة فيها 79 مليون وحدة نقدية أوروبية أو أقل.

4.1. تعريف اتحاد بلدان جنوب آسيا للمؤسسات ص وم: لقد أعطى هذا الاتحاد تعريفا حديثا للمؤسسات ص وم، الذي يعتمد على مؤشر العمالة كمعيار أساسي، والملخص في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات ص وم

عدد العمال	نوع المؤسسات
من 1 إلى 10 عمال	مؤسسات عائلية وحرفية
من 11 إلى 49 عامل	مؤسسات صغيرة
من 50 إلى 100 عامل	مؤسسات متوسطة
أكثر من 100 عامل	مؤسسات كبيرة

المصدر: BLED.F. financement des entreprises, Édition PARIS, LEFEBURE, 1992, p 793.

كما اعتمد الاتحاد على بعض المعايير النوعية في التمييز بين كل من الأشكال السابقة، ففي المؤسسات الحرفية يكون المالك هو المنتج مباشرة، والمستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة، عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعرف نوعاً من تقسيم العمل، يبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج، ليهتم أكثر بالإدارة والتسيير.

5.1. تعريف الاتحاد الأوروبي: ⁽²⁾ حدّد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات ص و م سنة 1996 من طرف الاتحاد، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس: المستخدمون ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة.

- المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء.
 - المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجراء، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا يتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.
 - المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.
- 6.1. التعريف الجزائري:** على غرار مختلف دول العالم، نسجل غياب تعريف واضح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث كانت كل المحاولات التي تمت في هذا الشأن غير رسمية وعلى هامش اهتمام السلطات العمومية بهذا القطاع.

أول محاولة كانت أكثر وضوحاً هي تلك التي تضمنها التقرير الخاص ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ⁽³⁾ حيث يرى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاج: مستقلة قانونياً، تشغل أقل من 500 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دج ويتطلب لإنشائها استثمارات أقل من 10 م دج، وقد تأخذ هذه المؤسسة أحد الأشكال التالية: المؤسسات التابعة للجماعات المحلية (مؤسسات ولائية وبلدية)، فروع المؤسسات الوطنية، الشركات المختلطة، المؤسسات المسيرة ذاتياً، التعاونيات، وكذا المؤسسات الخاصة، ويفترض أن كل من رقم الأعمال و الاستثمارات الثابتة يخضعان لعملية إعادة تقييم ابتداء من سنة 1972 بتطبيق معامل خطي 5 %.

أما المحاولة الثانية لتعريف هذه المؤسسات تقدمت بها المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية المؤسسات الخفيفة -EDIL- بمناسبة الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ⁽⁴⁾، حيث يركز التعريف

المقترح على المعيارين الكميّين، اليد العاملة ورقم الأعمال، فتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسة التي: تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج.

أما التعريف الثالث والمقترح أثناء الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية في إطار الدراسة التي تقدم بها السيد رابح محمد بلقاسم: تحت عنوان "عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجبلي"⁽⁵⁾ فيتركز على المعايير النوعية بحيث ينظر الباحث إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها "كل وحدة إنتاج و/أو وحدة الخدمات الصناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل و تأخذ إما شكل مؤسسات خاصة أو مؤسسات عامة، وهذه الأخيرة هي مؤسسات محلية (ولائية أو بلدية)"، كما يعتبر هذا القطاع أشمل بحيث يضم بجانب الوحدات الصناعية والخدمات الصناعية، وحدات الإنجاز التابعة لقطاع البناء والأشغال العمومية وباقي الوحدات الخدمية الأخرى (التجارة والنقل والتأمين...).

آخر محاولة كانت عن طريق المشرع الجزائري⁽⁶⁾ حيث صدر القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ و الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر، فحسب المادة الرابعة من القانون المشار إليه أنفا تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و / أو الخدمات التي: تشغل من 1 إلى 250 شخص، ورقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج، وتستوفي معايير الاستقلالية.

كما أشارت المادة الخامسة من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و 2 مليار دج أو أن تكون إيراداتها ما بين 100 و 500 مليون دج.

أما المادة السادسة من ذات القانون فتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 100 مليون دج.

وأخيرا تعرضت المادة السابعة من القانون السالف الذكر إلى تعريف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية عشرة ملايين دج.

2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من بين خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:⁽⁷⁾

1.1. الملكية المحلية: في كثير من الأحيان يكون ملاك المؤسسات ص وم، أشخاصا يقيمون ضمن المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، بحيث يكون التحكم في القرارات الاقتصادية تحت

سلطة أشخاص وطنيين قاطنين في المجتمع المحلي، ممّا يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار العمالة، وخلق وظائف أكثر للمقيمين في تلك المنطقة، أي استثمار جزء كبير من الأرباح داخل المجتمع المحلي.

2.2. الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل: نظرا لصغر حجم رأس المال المستثمر، نجد أنّ صاحب المؤسسة يعتمد على الموارد الشخصية في التمويل قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، وهذا لشعوره بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموالهم إذا لم تتوفر لهم الضمانات الكافية في ذلك، وإذا لجأ إلى التمويل الخارجي، وهذا لشعوره بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموال الغير في أعماله، كما أنّ المستثمرين الخارجيين لن يخاطروا بأموالهم إذا لم تتوفر لهم الضمانات الكافية في ذلك، وإذا لجأ إلى التمويل الخارجي فإنّه يقتصر على الأصدقاء والأقارب، وهذا يعني أنّ الاعتماد على التمويل البنكي الكلاسيكي يكون ضعيفا بسبب: عدم قدرة أصحاب المشاريع على تقديم الملفات البنكية اللازمة، وعدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القروض.

3.2. تلبية طلبات المستهلكين: تقوم المؤسسات ص و م، بتلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوي الدخل المنخفض وذلك بتوفير السلع والخدمات البسيطة منخفضة التكلفة، في حين نجد أنّ أغلب المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من أجل تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبيا، مقارنة مع ذوي الدخل الضعيف، لهذا فإنّ المؤسسات ص و م تعمل على التقليل من أوجه عدم المساواة وهذا بتوفير وتلبية الحاجات الأساسية لذوي الدخل المنخفض من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على توفير الخيار أمام المستهلكين بعرضها لعدة أنواع من السلع والخدمات.

4.2. التدقيق في الإبداع والاختراع: تعتمد المؤسسات ص و م، في الكثير من الأحيان على الابتكار والإبداع في منتجاتها، وهذا راجع إلى أنّ هذه المؤسسات لا يمكنها أن تنتج بأحجام كبيرة، لذا فهي تلجأ إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات عن طريق الاختراعات والابتكارات الجديدة حتى تستطيع أن تنافس المؤسسات الكبرى ذات الوفرة في الإنتاج.

5.2. المقابلة من الباطن:⁽⁸⁾ تتمثل وسيلة دعم المؤسسات الكبرى، وتمثل نوعا من الترابط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة رئيسية تكون في أغلب الحالات مؤسسات كبرى، ومؤسسات مقابلة -Sous Traitantes تتميز بحجمها الصغير الذي يمنحها ديناميكية وقدرة على التكيف مع شروط التعاون، حيث أنّ هناك شكلين من التعاون هما:

- **التعاون المباشر:** يتمّ عن طريق العلاقة التي تجمع المصانع المنتجة التي يكون إنتاج أحدها وسيطا لإنتاج آخر، وهذا الشكل من التعاون يساهم في خلق مناصب الشغل كما ينمّي الصناعة.

- **التعاون غير المباشر:** يؤدي هذا النوع من التكامل إلى دعم نظام تقسيم العمل والتخصص، حيث يتيح الفرصة أمام المؤسسة ص وم، لتخصص في إنتاج معين وفي حدود إمكانياتها الإدارية والفنية، وهذه النشاطات، لا تتدخل فيها المؤسسات الكبرى.

6.2. فعالية الموارد البشرية والمادية: تشكل المؤسسات ص وم، معبًا فعالًا للموارد البشرية والمادية، فهي تستطيع أن تكون بمثابة ادخار للملاك الصغار، الذين يبحثون عن استثمار أموالهم، عوض اللجوء إلى وضعها في المصارف، بحيث يقومون بإنشاء مؤسسات خاصة بهم، وكذا الخطة العامة للمؤسسة تبين الخطوط العريضة والاتجاهات العامة للنمو الاقتصادي للبلد في القطاعات المختلفة كال تكنولوجيا وغيرها، ومن الدوافع الأساسية للتطور التكنولوجي نجد المنافسة الشديدة، التي تمر بها سوق المنتجات، وكذا سوق التكنولوجيا وغيرها.

7.2. إقامة تكامل أنسب للإنتاج: يوجد العديد من المناطق في العالم تكون على شكل مدن صغيرة ومناطق ريفية، حيث أن المنتجات تصل أسواقها بصفة محدودة وغير كافية لتغطية طلبات المستهلكين في تلك المناطق، ولكي يتم تغطية هذا النقص هناك مستثمرون يقطنون في تلك المناطق، يقومون بإنشاء مؤسسات ص وم، متخصصة في إنتاج وتصنيع المنتجات كثيرة الطلب وبكمية محدّدة حسب الطلب، وهكذا تقوم بتغطية الطلب الناقص.

8.2. الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي: يقصد بهذه الخاصية غياب نظرة استراتيجية بعيدة، تمكن المؤسسة من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها، كما تمكن صاحب المؤسسة من تقدير إمكانيات عمله ودراسة سلوك المستهلك (ما الذي يمكنه شراءه؟، من هو المستهلك المستهدف؟، كيف يمكن المحافظة عليه؟).

9.2. مستوى تدني التكنولوجيا: لا تستعمل المؤسسات ص وم، مستوى عال من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المطلوبة، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المؤسسات ص وم، لا تستوجب استثمارا ذو قيمة مرتفعة، ولا يدا عاملة ذات اختصاص عال، مثل قطاع النسيج وتفصيل الملابس، وبالتالي فإن هذه المؤسسات تعطي فرصا أكبر لتشغيل اليد العاملة، كما أن النظام المعلوماتي يتميز بقلة التعقيد مما يسهل الاتصال بين الإدارة والعمال.

المحور الثاني: أساسيات التنمية الاقتصادية

أولاً: المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية

1. التخلّف وأسبابه:

1.1. تعريف التخلّف: يصعب إعطاء تعريف شامل أو محدد لمصطلح التخلّف لأنه عبارة عن ظاهرة اقتصادية واجتماعية مركبة ومعقدة، ونظراً لاختلاف وجهات النظر فقد أخذ كل واحد ينظر إليها من زاوية معينة، حيث يقترح (سيمون كورنت) ثلاثة تعاريف: (9)

❖ التخلّف يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظراً لتخلّف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية.

❖ قد يعني التخلّف الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة.

❖ قد يعني أيضاً الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة.

2.1. أسباب التخلّف: يمكن أن نرجع أسباب التخلّف الاقتصادي إلى مجموعة من العوامل أهمها: (10)

أ. الأسباب الجغرافية: يرى بعض الاقتصاديين أن بخل الطبيعة يعتبر سبباً رئيسياً لظهور التخلّف الاقتصادي، ويتمثل بخل الطبيعة في سوء الظروف الجوية وضعف التربة وندرة الموارد الطبيعية الصالحة للاستغلال.

ب. الأسباب الاجتماعية: يرى فريق من الاقتصاديين أن ظاهرة التخلّف التي تعاني منها بعض الدول تنشأ نتيجة لفعل مجموعة من العوامل يطلق عليها عوامل الازدواج الاجتماعي بين النظم والقيم الاجتماعية المحلية وتلك المستوردة من الخارج الأمر الذي يترتب عنه حدوث حالة من التفكك الاجتماعي والذي يشكل في حد ذاته عائقاً للتقدم، ويرى البعض أن ظاهرة الازدواج الاجتماعي قد تكون إحدى مظاهر التخلّف وليست سبباً لحدوثه.

ج. الأسباب السياسية: يرى بعض الكتاب أن الاستعمار لعب دوراً كبيراً في تخلّف الدول، كما أن ربط اقتصاديات الدول المستعمرة باقتصاديات الدول التي تستعمرها يعتبر عاملاً رئيسياً في تخلّف هذه الدول، لذلك يرى بعض الكتاب أن الاستعمار والتجارة الخارجية مسؤولين عن التخلّف وأن الاستقلال يعتبر ضرورة من ضروريات القضاء عليه.

2. مفهوم التنمية والتنمية الاقتصادية: لقد حفلت أدبيات الاقتصاد المعاصر بالكثير من النظريات والآراء التي حاولت تحديد طريق المستقبل ووضع تعاريف لمفهوم التنمية، ولكن بشكل عام تنصب تلك التعاريف في مجال واحد.

1.2. مفهوم التنمية: قد يتبادر إلى الذهن أن التنمية لا تختلف عن النمو الاقتصادي، والواقع أنهما مصطلحين لا بد التمييز بينهما فالنمو الاقتصادي يعرف بأنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وتنتج عن هذه الزيادة عادة من مزيج من النمو السكاني وزيادة الإنتاج بالنسبة للفرد، وبالتالي فإن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرافقها عادة نمو اقتصادي يعرف بأنه ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبحسب بتقسيم مجموع الناتج المحلي الإجمالي على مجموع عدد السكان. (11)

أما التنمية فتعني العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط دخل الفرد مع تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكل في الإنتاج، وإذا كان النمو الاقتصادي ينحصر تأثيره في الجانب الاقتصادي أو في قطاع معين فإن التنمية تعني إحداث تغيرات جذرية في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. (12)

2.2. التنمية الاقتصادية: تعددت تعريفات التنمية الاقتصادية وذلك حسب نظرة القائل، وفيما يلي سنبرز أهم هذه التعريفات:

- تعرف بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنية الاقتصادية، وكذا العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء. (13)

- وهي العملية متعددة الأبعاد تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال الفقر المطلق في مجتمع ما. (14)

من خلال التعاريف السابقة نرى أن التنمية الاقتصادية عملية شاملة وواسعة تجاوزت مفهوم النمو الاقتصادي، فهي التوسع الاقتصادي المقصود المرتبط بكافة الجوانب السياسية، الثقافية، الاجتماعية والسلوكية الذي يضمن تحقيق نمو مستمر وضمان وتوفير الحياة المادية والروحية الكريمة للإنسان.

مما سبق ذكره من التعريفات المختلفة للتنمية الاقتصادية يمكن حصر أهم عناصرها فيما يلي:

❖ الشمولية: التنمية تغيير شامل ينطوي على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية.

❖ حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

❖ إحداث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة أي التخفيف من ظاهري الفقر والبطالة.

- ❖ تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية.
- ❖ تحسين في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.
- ❖ ثورة صناعية أو عملية التصنيع وخلق القاعدة الصناعية للمجتمع. (15)

ثانيا: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة لأية دولة في العالم وأهداف تختلف باختلاف التركيب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، وكذا لتباين ظروف كل دولة، حيث يجب أن تبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية.

1. أهمية التنمية الاقتصادية: للتنمية الاقتصادية أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية: (16)

- أ. زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
- ب. توفير فرص عمل للمواطنين.
- ت. توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي.

ث. تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.

ج. تسديد الديون وتحقيق الأمن القومي للدولة.

ومن جهة أخرى نجد أن الأهمية الكبيرة للتنمية الاقتصادية تتجسد في تقليص الفجوة العميقة بين الدول المتقدمة والمتخلفة التي نلاحظ ازديادها بشكل يومي، ويعود ذلك لبقاء مفهوم التنمية في الدول النامية بالصورة الكلاسيكية المتمثلة في رفع متوسط دخل الفرد وتحسين معيشته، وللخروج من هذه الحلقة المفرغة وتصحيح المفاهيم الخاطئة والحقائق بركب الدول المتقدمة يتوجب عليها إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية بالاعتماد على خطط واستراتيجيات مدروسة وواضحة.

2. أهداف التنمية الاقتصادية: إن لكل نشاط هدف من ورائه، فالتنمية الاقتصادية كباقي العمليات الاقتصادية لها مجموعة من الأهداف تدور حول رفع المستوى المعيشي وتختلف باختلاف ظروف كل دولة، وفيما يلي بعض الأهداف التي يمكن الاتفاق عليها:

أ. زيادة الدخل القومي: إن الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية هو تحقيق زيادة في نصيب الدخل القومي الحقيقي في أي بلد، وهذا الهدف تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية.

ب. رفع مستوى المعيشة: تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، وذلك عندما يزيد عدد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا، فزيادة عدد السكان بنسبة

أكبر من زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة.

ج. **تقليل التفاوت في الدخل والثروات:** يعتبر هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية، حيث هناك فرق شاسع بين دخول وثروات الأفراد لذا تستحوذ طائفة صغيرة على جل المداخيل بينما الطبقات الأخرى في فقر شديد، ومثل هذه الفوارق تنجر عنها اضطرابات شديدة، لذلك تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل والثروات بطريقة أو بأخرى، ومما لا شك فيه أن التفاوت في توزيع الدخل له مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، كما يؤدي إلى وضع الأفراد في طبقات مما يؤدي إلى هدر الموارد الاقتصادية، فالأغنياء سينفقون أموالهم على السلع الكمالية فتتجه الدولة للاستيراد من الدول المتقدمة مع ما يرتبط بهذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى. (17)

د. **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:** تعمل التنمية الاقتصادية على تركيبة الاقتصاد وتغيير طابعه التقليدي، ففي الدول النامية يغلب القطاع الزراعي على القطاع الصناعي، حيث يعتبر الإنتاج الفلاحي مصدر عيش لغالبية السكان وتلعب الدور الأساسي للقطاعات الأخرى في كونها مصدر من مصادر الدخل الوطني، لهذا يجب أن يراعي القائمون على عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة هذا الجانب ويعملون على تخصيص نسبة معتبرة من موارد الدولة للنهوض بالصناعة سواء كان بإنشاء صناعات جديدة أو التوسع في الصناعات القائمة، وذلك للتمكن من القضاء على بعض المشاكل كتخلف القاعدة الإنتاجية الصناعية وضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد. (18)

المحور الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تنمية النشاط الاقتصادي

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول فإن دورها يظهر بشكل جلي وواضح وأساسي، على اعتبار أن فعالية هذه المؤسسات في التطور الاقتصادي والاجتماعي وقدرتها على تحقيق الثروة ومناصب الشغل أصبحت أمرا معروفا في الدول المتقدمة، إذ أنها تشكّل في هذه الدول أكثر من 70% من مجموع المؤسسات، وتشغل ما يقارب 80% من إجمالي عدد العمال، فنجد عدد المؤسسات ص و م في فرنسا يصل إلى 2.5 مليون مؤسسة، وفي بريطانيا 3.5 مليون مؤسسة، كما أنها تساهم في إنشاء 11 مليون منصب شغل في الولايات المتحدة الأمريكية التي يتجاوز فيها عدد المؤسسات ص و م 22 مليون مؤسسة (19)، و يعود تركيز هذه الدول على المؤسسات ص و م، إلى الخصوصيات التي تتميز بها هذه الأخيرة، فسهولة إنشائها وحجمها الصغير يجعلها أكثر مرونة وسهولة التسيير، مما يمكنها من أداء وظائفها، ويمكن تلخيص دور المؤسسات ص و م

في تنمية الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة كنموذج لهذه التجربة، من خلال مساهمتها عبر مجموعة كبيرة من المؤشرات نستعرض أهمها فيما يلي:

أ. **مساهمة المؤسسات ص و م في تطور رقم الأعمال:** تساهم المؤسسات ص و م، في تطور رقم الأعمال، ويرجع هذا التطور إلى تزايد عدد المؤسسات، وكذا الدخول في مرحلة الإنتاج بالنسبة لعدد مصانع⁽²⁰⁾، ويمكن ملاحظة تطور رقم الأعمال حسب الفروع لسنتي 1999 و 2000 من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم 03: تطور رقم الأعمال حسب الفروع لسنتي 1999 و 2000

نسبة المساهمة %	نسبة التطور %	رقم الأعمال		فروع النشاط
		2000	1999	
53.82	23	47115230	38227889	الصناعات الغذائية
09.85	24	8620923	6948378	مواد البناء
16.18	17	14169167	12091737	الكيمياء والصيدلة
03.50	11	3071145	3454241	الكهرباء والإلكترونيك
02.29	07	2012578	1884980	الميكانيك والحديد
03.00	23	2529734	2057245	المعادن
07.00	28	6019491	4701817	الخشب والورق
04.50	12	3996414	3565050	النسيج والجلود
100	20	87534679	72931337	المجموع

المصدر:

Ministère de PME/PMI, Rapport sur l'état de secteur PME/PMI, Juin 2000, p : 09

يبيّن الجدول توزيع رقم الأعمال وتطوره ما بين سنتي 1999 – 2000، فقد سجّل تطورا معتبرا خاصة على مستوى الخشب والورق ب 28%، مواد البناء ب 24% والصناعات الغذائية ب 23%. والملاحظ أنّ هيمنة الصناعات الغذائية بنسبة كبيرة تقدّر ب 53.82%، وهذا راجع إلى تمركز المؤسسات ص و م حول هذا الفرع من النشاط بسبب بساطة المواد الأولية في تركيب هذا النوع من الصناعات وسهولة الحصول عليها مقارنة بالصناعات الأخرى.

ب. **مساهمة المؤسسات ص و م في الناتج الداخلي الخام:** يشمل الناتج الداخلي الخام (PIB) على كلّ ما تمّ إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معيّنة، سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب، وقد كانت للمؤسسات ص و م مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام والتي بلغت سنة 1999 نسبة 57% في اليابان، و 64.3% في إسبانيا، 56% في فرنسا، 44% في النمسا، 43% في كندا، 33% في أستراليا، لنصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية بوجود 22 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تشغل 52% من اليد العاملة، وتساهم بالنصف

في تشكيل الناتج الداخلي الخام⁽²¹⁾، أما في الجزائر فإنّ القطاع الخاص قد ساهم خلال عام 1998 بنسبة 53.6% من الناتج الداخلي الخام الإجمالي⁽²²⁾، فالمؤسسات الخاصة تحيّم أساسا على القطاع الزراعي، التجارة، الأشغال العمومية، البناء والخدمات بصفة عامة.

الجدول رقم 04: مساهمة قطاع م ص و م فيتطور الناتج الداخلي الخام PIB حسب القطاعين العام والخاص خلال الفترة (2000-2003) الوحدة: مليون دج

سنة 2003		سنة 2002		سنة 2001		سنة 2000		
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
22.9	550.6	23.1	505	23.6	481.50	25.20	457.8	PIB القطاع العام
77.4	1884.2	76.9	1679.1	76.4	1560.2	74.80	1356.8	PIB القطاع الخاص
100	2434.8	100	2184.1	100	2041.7	100	1814.6	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء -ONS-

الملاحظ أنّ القطاع الخاص الذي يمثل المؤسسات ص و م يساهم بنسبة عالية في الناتج الداخلي الخام مقارنة مع القطاع العام، ففي سنة 2000 ساهم بنسبة 74.80%، وبقي في الارتفاع من سنة لأخرى، ليساهم في سنة 2003 بنسبة 77.40%، وهو ما يعادل 1884.20 مليون دينار.

ت. مساهمة المؤسسات ص و م في القيمة المضافة⁽²³⁾: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في خلق وتحقيق القيمة المضافة، من أجل ضمان ديمومة وظائفها، فهي لا تكتفي فقط بإقامة علاقة مع الهيئات التي تقتني منها الخدمات، والتي تباع منتجاتها، بل تخلق كذلك شبكة مبادلات مع هيئات مختلفة، ومنه فقد مثّلت هذه المؤسسات في سنة 1990 قرابة 40% من القيمة المضافة⁽²⁴⁾، وقد ساهمت بما يقارب 80% من القيمة المضافة في أنشطة الخدمات، و 65% من التجارة، كما ساهمت في نفس السنة بـ 20% في الصناعة خارج المحروقات، و 20% في قطاع الأشغال العمومية والبناء⁽²⁵⁾ وبلغت القيمة المضافة التي حققها القطاع العمومي 617.4 مليار دينار جزائري سنة 1994، وهي تمثّل نسبة 53.5% من القيمة المضافة الإجمالية الوطنية، بينما قاربت القيمة التي حققها القطاع الخاص 538.1 مليار دينار جزائري، ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: تطور القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2003 الوحدة: مليون دج

سنة 2003		سنة 2002		سنة 2001		
النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	
14.9	312.47	15.32	186.79	15.43	268.98	القطاع العام
85.10	1784.49	84.68	1585.3	84.57	1473.74	القطاع الخاص
100	2096.96	100	1872.09	100	1742.72	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء -ONS-

نلاحظ أنّ مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة بلغ 1473.74 مليون دينار في سنة 2001، أي بنسبة مساهمة 84.57%، وبقيت نفس المساهمة في السنة الموالية، ثم ارتفعت لسنة 2003 لتصل إلى 85.10% وهو ما يعادل 2096.96 مليون دينار، بينما نلاحظ أنّ مساهمة القطاع العام في تناقص مستمر، حيث مثل 14.90% سنة 2003 وهو ما يعادل 1784.49 مليون دينار.

ث. **مساهمة المؤسسات ص وم في التشغيل:** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع اضطراب الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة.⁽²⁶⁾

فقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة، أي أنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة.⁽²⁷⁾

على هذا الأساس فإن خلق المؤسسات ص وم وتطورها يؤدي إلى زيادة في خلق مناصب شغل جديدة، وبذلك الحد من مشكل البطالة، حيث أسفرت إحصائيات أجريت عام 1996 عن وجود 18 مليون مؤسسة في دول الاتحاد الأوروبي، تشغل منها نسبة 99.8% أقل من 250 أجيّرا، وتساهم في تشغيل 66.52% من اليد العاملة، وتحقق نسبة 85.64% من رقم الأعمال الإجمالي⁽²⁸⁾، أمّا في الجزائر وحسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) فإنّ عدد المؤسسات ص وم، لسنة 2003 بلغ 207949 مؤسسة، تشغل 550386 عامل، وهذا ما يوضّحه الجدول التالي:

الجدول رقم 06: توزيع المؤسسات ص وم حسب الفئات لسنة 2003

نوع المؤسسة	عدد العمال في الفئة	عدد المؤسسات	النسبة %	عدد العمال	النسبة %
مصغرة	01 – 09	195680	94.10	253907	46.13
صغيرة	10 – 49	10703	05.14	121216	22.02
متوسطة	50 – 250	1566	00.76	175263	31.84
المجموع		207949	100%	550386	100%

المصدر: مديرية الإحصاء بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمثّل المؤسسات المصغرة الصدارة في العدد، إذ أنّها تضم 195680 مؤسسة لسنة 2003 بنسبة تقدر بـ 94.10% من مجموع المؤسسات، وتشغل 253907 شخصا بنسبة تقدر بـ 46.13% من مجموع عدد العمال في القطاع، فهيكلة المؤسسات صوم في الجزائر لا تختلف عن نظيراتها في الدول المتقدمة، ففي إيطاليا مثلا حققت نجاحا كبيرا، إذ أنّ المؤسسات المصغرة تمثل 95%، وهي تسيطر على

جل القطاعات الاقتصادية، وتساهم بأكبر حصة من التصدير، كما تضمن الثبات الاقتصادي للبلد، ويمكن توزيع عدد العمال حسب قطاعات النشاط كما يلي:

الجدول رقم 07: توزيع عدد المؤسسات وعدد العمال حسب قطاع النشاط لسنة 2003

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة %	عدد العمال	النسبة %
البناء والأشغال العمومية	65799	31.64	190479	34.60
التجارة	34681	16.67	77934	14.16
النقل والمواصلات	18771	09.02	40223	07.31
خدمات العائلات	15927	07.66	42932	07.80
صناعة المنتجات الغذائية	13058	06.36	39510	07.18
الفندقية والإطعام	13230	06.28	27981	05.08
باقي القطاعات	46483	22.35	131327	23.86
المجموع	207949	% 100	550386	% 100

المصدر: مديرية الإحصاء بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نلاحظ أنّ قطاع البناء والأشغال العمومية يمثل نسبة 31.64% من مجموع المؤسسات، ويمثل نسبة 34.60% من عدد العمال المشتغلين، وهي أعلى نسبة وهذا راجع لخصوصية هذا القطاع حيث يتميز بعدم استقرار اليد العاملة التي غالبا ما تكون على شكل مناصب شغل مؤقتة تنتهي بانتهاء المشروع. وإذا قارنا نسبة التشغيل في المؤسسات ص وم بالنسبة للدول المتقدمة، فنجد حسب إحصائيات سنة 1999، في فرنسا 69%، ألمانيا 65.7%، أستراليا 45%، بريطانيا 67.2% من مجموع التشغيل.⁽²⁹⁾

ج. مساهمة م ص وم في المبادلات الخارجية (تجربة الجزائر والاتحاد الأوروبي أنموذجا): إنّ التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فتح المجال أكثر لاندماج اقتصاد الجزائر في الاقتصاد العالمي، حيث أحدث هذا الاتفاق فرصا جديدة وضاعف مبادرات العمل، ومن أجل إعطاء نظرة شاملة عن تطور العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ارتأينا تقديم المبادلات التجارية (صادرات، واردات) مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 1996 إلى 2003.

• **تطور الصادرات مع الاتحاد الأوروبي:** يبرز الجدول التالي تطور قيمة الصادرات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

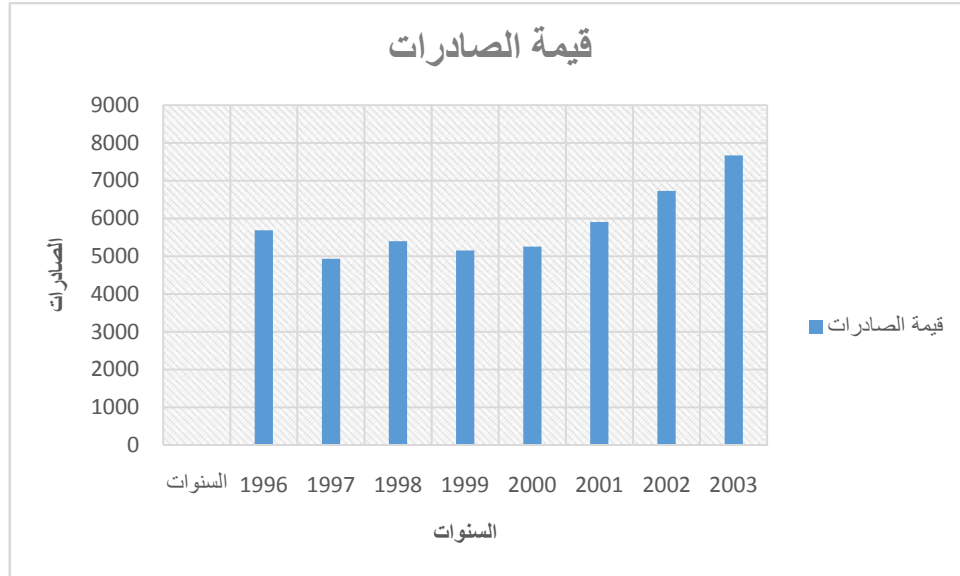
الجدول رقم 08: تطور الصادرات مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996-2003 (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
قيمة الصادرات	8059	8663	6643	8058	13792	12344	12100	14096
نسبة الصادرات	60.25	62.39	65.04	63.50	62.60	64.52	64.27	59.14

المصدر: المديرية العامة للجمارك - مصلحة الإحصاء-

ويمكن عرض معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: تطور الصادرات مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996-2003



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم 08.

نلاحظ أنّ قيمة صادراتنا مع الاتحاد الأوروبي في تطور مستمر، حيث بلغت قيمتها 13792 مليون دولار سنة 2000، بعدما كانت تقدّر بـ 8059 مليون دولار سنة 1996 مسجلة بذلك ارتفاعا قدر بـ 17.14%، بينما في سنة 2001 فقد شهدت قيمة الصادرات مع الاتحاد الأوروبي تراجعاً بنسبة 10.49%، وبقيت هذه النسبة في نفس المستوى تقريباً في سنة 2002، ولكنها شهدت ارتفاعاً ملحوظاً سنة 2003 لتصل إلى 14096 مليون دولار، وبنسبة 59.14%، وبالتالي فإنّ صادرات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي تبقى تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لبقية المناطق، وهذا راجع للتقارب الجغرافي بين المنطقتين، وإلى العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية بالإضافة إلى الوضعية المالية المريحة في هذه الفترة التي تتمتع بها الخزينة العمومية مما يجعل الشريك الأوروبي أكثر ثقة مند تعامله معنا.

• تطور الواردات مع الاتحاد الأوروبي:

يبرز الجدول التالي تطور قيمة الواردات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

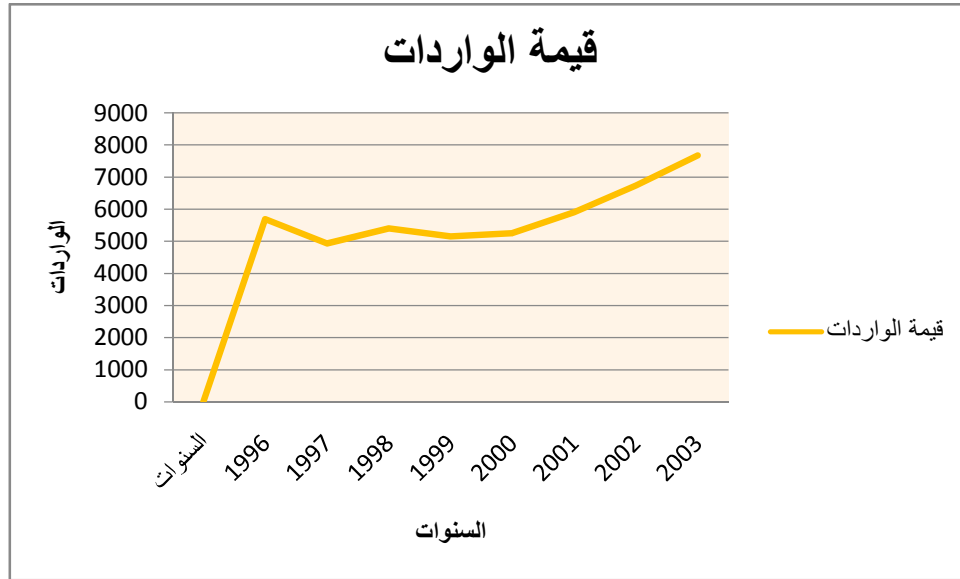
الجدول رقم 09: تطور الواردات مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996-2003 (مليون دولار)

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
قيمة الواردات	5689	4929	5397	5152	5256	5903	6732	7673
نسبة الواردات	62.53	56.74	57.40	56.21	57.35	59.38	56.05	56.98

المصدر: المديرية العامة للجمارك-مصلحة الإحصاء-

ويمكن عرض معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: تطور الواردات مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996-2003



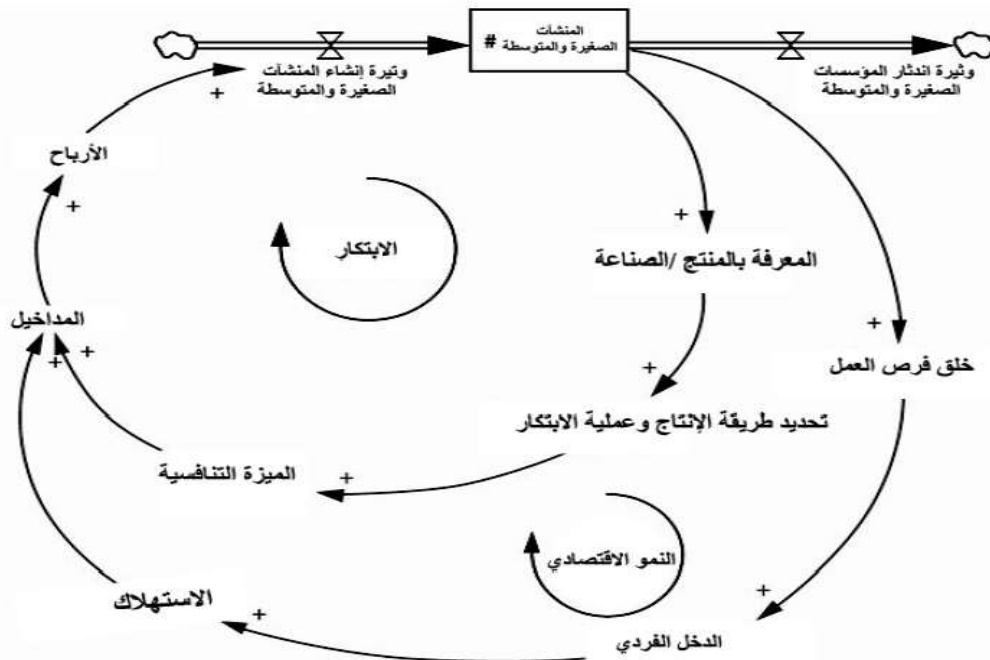
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم 09.

نلاحظ أنّ أكثر من نصف واردات الجزائر قادمة من الاتحاد الأوروبي، حيث أنّ نسبة الواردات مع هذا الأخير تتراوح ما بين 50% و60%، وقد انخفضت هذه النسبة من 62.53% إلى 56.74% خلال سنتي 1997/1996، ثمّ عادت لترتفع سنة 1998 لتبلغ 57.40%، وهذا مايقابل 5397 مليون دولار، أمّا في سنة 1999 عادت النسبة للانخفاض من جديد إلى 56.21% من إجمالي الواردات، أي مايعادل 5152 مليون دولار، وفي سنة 2000 ارتفعت النسبة إلى 57.35% وهو مايقابل 5256 مليون دولار، وواصل الارتفاع ليبلغ سنة 2001 حوالي 5903 مليون دولار، أي بمعدّل ارتفاع قدره 12.5%، وفي سنتي 2002-2003 ارتفعت نسبة واردات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي لتبلغ 6732 مليون دولار و7673 مليون دولار على التوالي، وذلك نتيجة عقد الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

وعموما يمكن استعراض الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مجموعة كبيرة من العناصر المتداخلة، والتي نبرز أهمها فيما يلي:

- تعظيم فرص العمالة والناتج الإجمالي.
- رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي
- تنويع الهيكل الصناعي ومثال ذلك صناعة السيارات.⁽³⁰⁾
- تنمية الصادرات من خلال القدرة على التكيف والمرونة، التخصص، والتجديد.
- تقديم الخدمات التدعيمية للصناعات الكبيرة.
- تكوين الكوادر الفنية والإدارية.

- تعبئة المدخرات. (31)
 - تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة. (32)
 - تحقيق التنمية الإقليمية. (33)
 - تطوير التكنولوجيا وتنمية المواهب والإبداعات.
- وفي نفس السياق فإن الشكل الموالي يوضح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي والابتكار. (الشكل رقم 03: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي والابتكار)
- الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي والابتكار



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج تنمية المعلومات في آسيا والمحيط الهادئ

خاتمة: ظلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور اهتمام رجال الفكر والاقتصاد وواضعي السياسات منذ القرن السابع عشر وحتى نهاية القرن الماضي نظرا لارتباط وجودها بسيادة المنافسة في الأسواق وعدم وجود احتكار، وبالتالي فإن التحولات الكبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية وتداعياتها على الأوضاع الاقتصادية المحلية تستدعي ضرورة تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للتقليل من الانعكاسات السلبية للتغيرات الاقتصادية، وتعزيز الإيجابيات التي تضمن توازن المصالح الاقتصادية في ظل الآليات الجديدة التي تفرضها هذه التغيرات، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتبني استراتيجية واضحة، تركز على تنمية هذا النوع من المؤسسات للتخفيف من المشاكل الداخلية، كاستيعاب المزيد من الأيدي العاملة والتخفيض من حدة البطالة وما يترتب عليها من فقر وانحرافات واضطرابات اجتماعية، وتطوير الارتباط والاندماج التكاملي الداخلي على المستوى الوطني والإقليمي بصورة تقلل من حدة

التبعية وتساهم في تنامي النسيج المؤسساتي الاقتصادي، كما تساعد هذه الاستراتيجية في تعظيم إيجابيات التعاون والشراكة والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي.

على هذا الأساس فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل أحد أهم أولويات الحكومة الجزائرية، في إطار تكثيف الاقتصاد الوطني مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، فتطور هذه المؤسسات وضمان دوامها مرتبط بمهمة الدولة، التي تبقى أساسية لمرافقة المبادرة الخاصة، ولعب دور المسهل في إنشائها وتكاثرها، وتوفير فرص العمل.

وإذا أريد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تملك القدرة على المنافسة في ظل الظروف الإقليمية والدولية الجديدة، فلا بد لها أن تحسن منتجاتها، وأن تعزز أدائها بمختلف الوسائل، وعليها أن تتحلى بالابتكار في إيجاد السبل والأدوات التي تساعدها على التعامل مع هذا التغيير، وأن تتبين الفرص وتستغلها، وتخلق الأسواق الجديدة وتطورها، وأن تتكيف مع التكنولوجيات الجديدة وتطبيقاتها.

وفي هذا الإطار تحاول الجزائر وضع إجراءات دعم لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العمومية منها والخاصة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا من أجل تكثيف النسيج المؤسساتي، وخلق مناصب شغل جديدة، والمساهمة في ترقية صادراتها خارج المحروقات.

قائمة الهوامش والمراجع:

1. لخلف عثمان، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1994، ص 11.
2. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص وم في الجزائر، (الدورة العامة العشرون: جوان 2002)، ص 06.
3. Ministre du l'industrie et de l'énergie، plan de développement de la PME 1974 - 1977, 1972, p14.
4. EDIL, Activité Engineering et développement de la PMI en Algérie, In séminaire national sur la PMI en Algérie avril 1983.
5. Tribune de développement, USEA, N° 8, 1988, p44.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 بتاريخ السبت 30 رمضان عام 1422 هـ الموافق 15 ديسمبر.
7. قويق نادية، إنشاء وتطوير لمؤسسات ص وم في الدول النامية - حالة الجزائر - (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 20.
8. هي أداة تستغل من خلالها المؤسسات الكبرى (صاحبة الطلب) المؤسسات الأقل حجما، ويظهر هذا الاستغلال في انخفاض تكلفة المنتجات التي تحصل عليها المؤسسات الكبرى من المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة، مقارنة بم لو أنتجت بنفسها.
9. فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد "الأكاديمية العربية المفتوحة في الدمارك"، عمان، 2008، ص 94.

10. أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، المؤلف، ط1، الجزيرة، القاهرة، 2014، ص58-59.
11. عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص76.
12. كاظم جاسم العيساوي، محمود الوادي، الاقتصاد الكلي "تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص214.
13. عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص72.
14. خالد عيادة نزال عليجات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الأردن"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص41.
15. خالد عيادة نزال عليجات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الأردن"، مرجع سبق ذكره، ص42.
16. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديثة، طبعة 2006، ص183.
17. خالد عيادة نزال عليجات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الأردن"، مرجع سبق ذكره، ص45.
18. محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية "دراسة نظرية وتطبيقية"، مرجع سبق ذكره، ص67.
19. SENAT FRANÇAIS: rapport d'information sur le secteur de la PME /PMI aux États-Unis fait par sénateur française grignon, Juin 1997 ,P : 01.
20. Ministre de PME/PMI, rapport sur l'état de secteur PME/PMI, Juin 2000, p : 05.
21. Ministre de PME/PMI, rapport sur l'état de secteur PME/PMI, Juin 2000, p : 16.
22. المجلس الاقتصادي الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص25.
23. هي الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من مراحل الإنتاجية لسلعة، وقيمة السلع الوسيطة، التي تدخل في تركيب هذه السلع عند كل مرحلة.
24. لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص15.
25. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص24.
26. لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003/2004) ص57.
27. أنظر: -صفوت عبد السلام عوض الله: اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، (مصر: دار النهضة العربية 1993) ص41.
28. حمد بوهزة وآخرون، «تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- حالة المشروعات المحلية سطيف»، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات ص وم تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، (جامعة سطيف،

- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ماي، 2003)، ص 08.
29. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص وم في الجزائر، (الدورة العامة العشرون، جوان، 2002)، ص 09.
30. محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص 214.
31. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، الجزائرية للكتاب، الجزائر، 2006، ص 93.
32. نهي إبراهيم خليل إبراهيم، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 37.
33. فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 75.